منوعات

MEDIA

بلاكبيري ورفاقه

حمزة الترباوي

توقفت الهواتف المحمولة التي تعمل بنظام التشغيل القديم الخاص بشركة «بلاكبيري» عن العمل، الثلاثاء، ما يذكّر بكل تلك التكنولوجيا التي ظهرت مع الألفية الجديدة واختفت، كدليل على سرعة تطور التكنولوجيا حيث تظهر فيها الابتكارات وتختفي بعد فترة. بلغت ذروة نجاح شركة «بلاكبيري» بين عامي 2009 و2010، حين استحوذت على نحو 20% من إجمالي سوق الهواتف الذكية عالمياً، ببيعها أكثر من 50 مليون هاتف ذكي سنوياً. لكن مع ظهور أجهزة «آيفون» و«أندرويد» التي تعمل باللمس، تراجعت شعبية هواتف «بلاكبيري»، إلى أن أعلنت الشركة عام 2016 أنها لن تصنع هواتفها الخاصة، ثم تحوّلت إلى «شركة برمجيات وأمن سيبراني». «آبل» نفسها، التي ساهمت في القضاء على «بلاكبيري»، فقدت بدورها تكنولوجيا كانت شائعة جداً خلال سنوات ماضية. في يوليو/تموز من عام 2002، أطلقت شركة «آبل» أول جهاز «آيبود» الذي سمح للمستخدمين بتحميل آلاف الأغاني في قطعة صغيرة بين أيديهم، لكنه انقرض اليوم في زمن الهواتف الذكية وتطبيقات البث الصوتي. كما اختفت هواتف الأزرار بأنواعها، لكن الهواتف القابلة للطي عادت وصارت موضة. وكان الناس سابقاً يسعون لتخزين البيانات في أقراص DVD التي شاع استخدامها كوسيلة متقدمة في وقتها، قبل أن تختفي بدورها في زمن التخزين السحابي و«نتفليكس» والهواتف الذكية والحواسيب.

طوت «آبل ديلي» و«ستاند نيوز» و«سيتيزن نيوز» صفحاتها، مغادرةً عالم الصحافة المستقلّة في هونغ كونغ، بعد قمعٍ غير مسبوق تمارسه السلطات منذ عامين، إثر فرض الصين قانون الأمن القومي على المدينة

هونغ كونغ: الصحافة تسقط ضحيّة الاستبداد

دجى داود

أغلقت أكبر ثلاث منصّات إعلاميّة في هونغ كونغ، خلال أقل من عام، بعدما ضيّقت السلطات الخناق على حريّة التعبير. هكذا فقدت المدينة التي كانت تعدّ مقرّاً ومركزاً للحريّات، حريّة تعبيرها وصحافتها المستقلّة، تحت قيود قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين عليها. إذ لطالما اعتُبرت هونغ كونغ مركزاً إعلامياً إقليمياً، على الرغم من تراجع تصنيفها بالنسبة إلى حرية الصحافة في السنوات الأخيرة، مع تشديد بكين سيطرتها. ورغم أنّ قرارات الإغلاق تشي بخوفٍ لا يُشبه مستقلي الصحافة في هونغ كونغ، فإنّه يشير أيضاً إلى فداحة ما ترتكبه السلطات بحقّ مَن قرّروا في كلّ مرات القمع السابقة الاستمرار بالمواجهة.

يوم الثلاثاء الماضي، أوقف موقع «سيتيزن نيوز» الإخباري في هونغ كونغ أنشطته «لضمان سلامة الجميع»، بعد أسبوع واحد من إغلاق موقع إخباري مستقلّ آخر، إثر حملة دهم واستهداف شنّتها السلطات ضدّه. كان «سيتيزن نيوز» أكبر منصّة إخباريّة مستقلة متبقية في هونغ كونغ، بعد إغلاق صحيفة «آبل ديلي» في يونيو/ حزيران الماضي، وموقع «ستاند نيوز» يوم الأربعاء الماضي، كما يُعتبر من بين المواقع الإلكترونية الأكثر شعبية في هونغ كونغ، مع أكثر من 800 ألف متابع على مواقع التواصل.

و«سيتيزن نيوز» هو موقع إخباري وغير حزبي يموله مستخدموه، تأسس عام 2017 من قبل مجموعة صحافيين مخضرمين، بحسب «فرانس برس»، والذين كان من بينهم أربعة رؤساء سابقين لجمعية الصحافيين في هونغ كونغ. وخلال العام الماضي، وظّف الموقع صحافيين من وسائل إعلام أخرى، إثر تشديد السلطات الخناق على الصحافة، بحسب «فرانس برس».

أعلن موقع «سيتيزن نيوز»، مساء أول من أمس الأحد، «بحزن بالغ»، أنّه سيوقف أنشطته، وأنه سيُغلق «في وقت لاحق». وجاء في بيان نشره على «فيسبوك»: «للأسف، لم يعد بإمكاننا بذل جهود لتحويل اقتناعاتنا إلى حقيقة بدون خوف بسبب التغيير الجذري في المجتمع على مدى العامين الماضيين وتدهور البيئة الإعلامية». وأضاف: «في وسط عاصفة تتشكّل، نجد أنفسنا في وضع حرج. في مواجهة أزمة، يجب أن نضمن أمن وسلامة كل من كانوا معنا».

وقال الكاتب الصحافي كريس يونغ، وهو من مؤسسي «سيتيزن نيوز»، في مؤتمر صحافي: «تغير ما فهمناه عن حرية الصحافة كثيرًا، مثل الخط الفاصل بين الحرية وما تقول الحكومة إنها مسؤوليات أو التزامات، مثل الحفاظ على الأمن القومي، والنظام العام، وما إلى ذلك». فقد تقلّصت مساحة التغطية والتحليل في الصحافة، كما حريّة التعبير في هونغ كونغ بشكلٍ عام، منذ فرضت الصين قانون الأمن القومي في هونغ كونغ عام 2019، في أعقاب احتجاجات عارمة مؤيدة للديمقراطيّة. منذ ذلك الحين، كثّفت السلطات اعتقال الناشطين السياسيين والصحافيين، فيما حلّت منظّمات حقوقيّة ونقابات نفسها، وأغلقت وسائل إعلام، فيما فرّ ناشطون إلى خارج البلاد بحثاً عن الأمان. تسبّب ذلك في إحكام الصين قبضتها على هونغ كونغ، فيما كان لقمع الصحافة المحليّة أثر بارز في ذلك.

وبينما باتت شبكة هونغ كونغ للإذاعة والتلفزيون بقيادة مسؤولين موالين للحكومة، أُرغمت صحيفة «آبل ديلي» المؤيدة للديمقراطية والمتهمة بأنها تشكّل تهديداً للأمن القومي، على الإغلاق، صيف العام الماضي. تعتبر «آبل ديلي» الصحيفة الأكثر تأثيراً في المستعمرة البريطانية السابقة والصوت القوي للمعارضة المناهضة للحكومة المركزية في بكين، وكان صوتها بارزاً في التظاهرات من أجل الديمقراطيّة في هونغ كونغ قبل عامين، لذا كانت الهدف الأول لحملة قمع الصحافة. اعتقلت السلطات ناشر الصحيفة جيمي لاي (73 عاماً)، بالإضافة إلى خمسة مديرين تنفيذيين، ووُجّهت اتهامات إلى بعضهم. كما جمدت أصول الصحيفة وحساباتها المصرفية، بتهمة التواطؤ مع

> أكبر ثلاث وسائل إعلام مستقلّة أغلقت بعد ملاحقات

جهات أجنبية وتعريض الأمن القومي للخطر، الأمر الذي حال دون قدرة الإدارة على دفع مستحقات الموظفين، ما دفعها إلى اتخاذ قرار بإغلاق الصحيفة بعد 26 عاماً من تأسيسها.

في عددها الأخير، يوم 24 يونيو/ حزيران 2021، اختارت «آبل ديلي» لعددها الختامي صورة صحافي يحيي من غرفة التحرير مئات الأشخاص الذين تجمعوا قبل يوم واحد قبالة مقرها لمواكبة الصدور الأخير، معربين عن دعمهم لها. وفي رسالة وداع كتبها نائب رئيس التحرير تشان بوي-مان، الذي أوقف الأسبوع الماضي بتهمة المساس بالأمن القومي، قال إنّ «آبل ديلي رحلت»، مضيفاً أن «حرية الصحافة ذهبت ضحية الاستبداد». وقبل نهاية عام 2021، كشفت السلطات عن نيّتها استهداف الصحافيين بشكلٍ متزايد، فدهمت الشرطة، في 29 ديسمبر/ كانون الأول، غرفة تحرير موقع «ستاند نيوز»، الذي أعلن عن الإغلاق بعد ساعات قليلة. أمام كاميرات الصحافيين الذين قد يواجهون مصيراً مشابهاً، اقتيد رئيس تحرير الموقع باتريك لام إلى مقرّ الموقع، مكبّل اليدين، فيما صادرت الشرطة معدّات وأجهزة من الموقع.

ووجهت السلطة لرئيس تحرير موقع «ستاند نيوز» باتريك لام وسلفه شونغ بوي كوين تهمة «إثارة الفتنة»، وهي تهمة تعود إلى الحقبة الاستعماريّة. والرجلان كانا قد أوقفا في اليوم نفسه مع خمسة أشخاص آخرين مرتبطين بـ«ستاند نيوز»، كانت بينهم نجمة البوب دنيز هو، والمحامية والنائبة السابقة المؤيدة للديمقراطية مارغريت نغ، وكريستين فانغ، وتشاو تات-شي. قالت الشرطة إن الاعتقالات مرتبطة بمقالات «مثيرة للفتنة» نشرتها الصحيفة بين يوليو/ تموز 2020 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2021. كما جمّدت السلطات أصولاً بقيمة 7,8 ملايين دولار للشركة، بحسب ما ذكرت «سي أن أن».

بعد ساعات، أعلن الموقع الذي تأسس عام 2014، أنّه سيغلق، فيما قال منشور للموقع على «فيسبوك»، قبل حذف حسابات الموقع على مواقع التواصل الاجتماعي: «كان ستاند نيوز مستقلاً تحريرياً ومكرّساً لحماية قيم هونغ كونغ الجوهرية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وسيادة القانون والعدالة».

وفيما دانت المنظّمات المحليّة والدوليّة المعنيّة بحريّة الصحافة ذلك الدهم والإغلاق، كما مسؤولين سياسيين أميركيين وأوروبيين، انتقدت الصين تلك الانتقادات واعتبرتها «غير مسؤولة». في الوقت نفسه، دافعت الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ كاري لام عن الدهم، مدعيةً أنه لا علاقة له بما كتبه الموقع. وقالت لام، في 30 ديسمبر الماضي: «كان هذا عملاً تنفيذياً بحتاً. هذا ليس له علاقة بالعمل الصحافي أو الإعلامي».

منذ عقود، تقيم عدة وسائل إعلام أجنبية مقارها الإقليمية في هونغ كونغ بسبب القوانين المؤاتية للأعمال وحرية التعبير الواردة في الدستور المصغر للمدينة، لكنّ العديد من وسائل الإعلام المحلية والدولية باتت تتساءل حول بقائها فيها، مع تضييق الخناق على وسائل الإعلام. إذ تتراجع هونغ كونغ تدريجياً في الترتيب السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» غير الحكومية لحرية الصحافة، إذ انتقلت من المرتبة 18 عام 2002 إلى المرتبة 80 عام 2021. أما الصين القارية فهي في المرتبة 177 من أصل 180 دولة مصنّفة، فيما تحتلّ المرتبة الأولى في قائمة الدول الأكثر سجناً للصحافيين، بحسب تقارير منظّمتي «مراسلون بلا حدود» و«لجنة حماية الصحافيين».

وأقرّ البرلمان الصيني قانون الأمن القومي الخاص بهونغ كونغ في شهر يوليو/ تموز من العام 2020. يتيح القانون، الذي أثار جدلاً واسعاً في حينه، مزيداً من الصلاحيات لبكين لتعزيز قبضتها الأمنية، ويعتبر أيّ أنشطة معارضة للحكومة المركزية عملاً يعزز النزعة الانفصالية في المنطقة الإدارية التابعة للصين، ويهدد أمن واستقرار الدولة. ولا يتطلب قانون الأمن القومي أمراً من المحكمة أو إدانة جرمية لتجميد الأصول، ما يعكس قدرة السلطات على ملاحقة أي شركة تهدد بنظرها الأمن القومي.

عاملات في «ستاند نيوز» يغادرن مقرّ الموقع بعد إعلان إغلاقه (مارك فيرنانديز/نورفوتو)

كابوس القمع والسجن

في تقريرٍ لها في ديسمبر/كانون الأول الماضي، قالت منظمة «مراسلون بلا حدود» إنّ الرئيس الصيني شي جين بينغ خلق «كابوسًا من القمع الإعلامي»، فيما صحافة هونغ كونغ في «السقوط الحر». عدّدت المنظمة في التقرير كيف أصبح نشر المعلومات في الصين وهونغ كونغ جريمة يُعاقب عليها، من خلال حالات اعتقال وسجن لصحافيين وإغلاق لوسائل إعلام.

وحتى حملات القمع في عامي 2020 و2021، كانت وسائل الإعلام في هونغ كونغ تعتبر حرة ومنفصلة عن ضوابط البرّ الرئيسي، لكنّ «مراسلون بلا حدود» قالت إنّ الوضع لم يعد كذلك، وكأنّ القطاع في «حالة من السقوط الحر».

وفي تقرير لها، في ديسمبر الماضي، عن الصحافيين المسجونين حول العالم، أكدت «لجنة حماية الصحافيين» CPJ أنّ الصين تتصدّر الدول التي تسجن الصحافيين في 2021، إذ أودعت 50 صحافياً السجون. وكانت هذه المرة الأولى التي ترد فيها حالات احتجاز صحافيين في هونغ كونغ في الإحصاء السنوي للجنة، بسبب قانون الأمن القومي الذي أصدرته بكين في 2020. إذ كانت تسجن السلطات ثماني شخصيات إعلامية في هونغ كونغ، من بينها مؤسس صحيفة «آبل ديلي» وشركة «نكست ديجيتال» جيمي لاي، قبل أن يضمّ إليهم آخر يومين من السنة صحافيون جدد. وفي البر الرئيسي للصين، يواجه صحافيون آخرون سلسلة من الاتهامات الغامضة والغريبة، بينهم جانغ جان، التي اعتقلت في مايو/أيار 2020 بسبب تغطيتها الناقدة لاستجابة الصين للجائحة، وتمضي حكماً بالسجن مدة أربع سنوات، بعد إدانتها بتهمة «التسبب بمشاجرات وإثارة المشاكل».

موقف

بعد غياب استمر لأكثر من خمس سنوات، أدلى المخرج المصري داود عبد السيد أخيراً بتصريحات طرحت الكثير من التساؤلات حول واقع السينما المصرية والعربية

داود عبد السيد
جراح الفيلم الأخير لم تلتئم بعد

القاهرة ـ **محمد كريم**

لم يلتق المخرج المصري داود عبد السيد بالجمهور الذي انتقد ذائقته ولا بالمنتجين الذين أهملوه منذ أواخر 2015، حين قدم من تأليفه وإخراجه فيلمه «قدرات غير عادية». طُرح الفيلم في دور العرض في 9 ديسمبر/كانون الأول عام 2015، واستمر عرضه لنحو شهر، إذ لم يحقق أكثر من 400 ألف جنيه، فاضطُرت الصالات لسحبه وإفساح المكان لفيلم آخر يجذب الجمهور.

ويبدو أنّ تأثير تلك الخسارة كان قوياً على تصريحات عبد السيد الأخيرة، فهو لم يقدم عملاً آخر بعد «قدرات غير عادية» يختبر عبره ذائقة المشاهدين. ويبدو أنّ هجومه على جمهور السينما ليس سوى رد متأخر عن المرارة التي تجرعها المخرج المشهور، بعدما ذكرت الصحف أن بعضاً ممن قصدوا مشاهدة الفيلم تركوا صالة العرض قبل انتهائه. تدور أحداث الفيلم الذي قام ببطولته خالد أبو النجا ونجلاء بدر حول الباحث «يحيى» الذي يفشل بحثه العلمي عن القدرات غير العادية في البشر، ويُجبَر على أخذ إجازة من عمله، فينطلق بلا هدف إلى أن يستقر في فندق مطل على البحر في الإسكندرية، حيث يسكن مع مجموعة من الشخصيات، وهناك تنشأ علاقة بينه وبين صاحبة الفندق، ويتقرب من ابنتها الصغيرة ذات الشخصية القوية، ويعتقد أنّه عثر على السحر الذي لطالما بحث عنه. لا يزال الأرشيف الصحافي يحتفظ بآراء بعض الجماهير عن هذا الفيلم، فمثلاً يقول أحدهم: «فيلم مناظر حلو... وبس» بينما يقول آخر إنّ الفيلم «عانى فقراً شديداً في السيناريو والحبكة». وبعد سحب الفيلم سريعاً من دور العرض، قال حينها مدير عام غرفة صناعة السينما سيد فتحي إنّ «الأمر خاضع لسياسة العرض والطلب، ومدى إقبال الجمهور على مشاهدة الفيلم، في الوقت الذي يسعى فيه أصحاب دور العرض لتحقيق أرباح مادية، من خلال فيلم يلقى إقبالاً جماهيرياً، ليستطيعوا من خلاله تحمل التكاليف المالية الملقاة على عاتقهم، وفي النهاية السينما صناعة تتعامل بعناصر تجارية». هكذا أسقط الجمهور المخرج الكبير الذي احتفى به من قبل في بعض أعماله السابقة، فكان رد عبد السيد هو قوله: «لا أستطيع التعامل مع الجمهور الموجود حالياً ونوعية الأفلام التي يفضلها بغرض التسلية». أما عن نجاح أفلامه السابقة جماهيرياً، فبرره بأنّ «الجمهور كانت فيه طبقة وسطى بشرائح مختلفة، وكانت لدى الجمهور هموم واهتمامات، فكانت السينما تخاطب هذه الفئة. وعلى الرغم من أنّه كان يستهدف الجمهور بالكامل في أعماله، لكنّ التجاوب كان يأتي من الفئة الأكثر ثقافة وتعلماً ومن الشباب». برر عبد السيد سحب «قدرات غير عادية» من دور العرض بالدعاية الضعيفة آنذاك، لكنّ الوقت كان كافياً له طوال ست سنوات ليراجع أقوال النقاد الذين أشادوا بالفيلم من الناحية الفنية ثم اقترحوا مجموعة أخرى من أسباب فشله تجارياً، ومنهم ماجدة خير الله التي قالت إن «أذواق الجمهور اختلفت في الفترة الأخيرة، رغم أن الفيلم جيد الصنع سواء في الإخراج أو الإنتاج أو التمثيل»، وطارق الشناوي الذي رأى أنّ «الجمهور تعوّد دائماً على أن يذهب لنجوم شباك بأعينهم» وأنّ نجلاء بدر «ليست نجمة شباك».

> المنتجون هم أصحاب المسؤولية الأولى عن ابتعاد المخرج

إيمان عبد السيد بالفيلم كان مدعوماً بإشادة كبيرة من النقاد ومجموعة من الجوائز، لذلك صدم هو والنقاد من سقوطه جماهيرياً؛ فمن هو المخطئ إذاً، المخرج والنقاد أم الجمهور؟ وما الذي تغير في ذائقة الجمهور خلال خمس سنوات سابقة حين تصدَّر فيلمه «رسائل البحر» (2010) سباق الإيرادات الأعلى خلال الأسابيع الأولى من طرحه؟ وهل كان آسر ياسين وبسمة ـ بطلا الفيلم ـ نجوم شباك آنذاك؟ من الواضح أنّ وقوف النقاد في مواجهة الجماهير ووضعهم في دائرة الاتهام بأنّهم لا يمتلكون الذائقة المناسبة جاء اضطرارياً لأنّهم أشادوا بالفيلم وبمخرجه قبل طرحه في دور العرض، وهو ما ساعده في الحصول على بعض الجوائز المحلية، مثل جوائز مهرجان المركز الكاثوليكي.

المفارقة أنّه أمام هجومه الواضح على الجمهور، كان عبد السيد مهذباً جداً في نقده للمنتجين الذين هم أصحاب المسؤولية الأولى والمباشرة في عدم إخراجه لأفلام جديدة، فقد ذكر أنّه يمتلك العديد من السيناريوهات الهادفة، لكنّه «ومع كلّ أسف لا يجد جهة إنتاجية متحمسة لتقديم تلك السيناريوهات في أعمال سينمائية، بعكس الماضي، والتحمس الشديد لدى المنتجين الكبار لتقديم أعمال ترتقي بذوق المشاهد».

من الطبيعي إذاً أن نفهم من هذه العبارة أنّ قرار اعتزال المخرج الكبير لم يكن قراره هو، بل قرار المنتجين الذين توافقوا على ألّا يتصل به أحدٌ منهم، فأجبره ذلك على التوقف عن العمل. ولهذا نعود إلى السؤال هل السبب في تصريحه هو المشاهد الذي لا يقدر قيمة أعماله لانخفاض مستواه الثقافي أم في غياب الإنتاج؟ وهل هو قرار بالاعتزال وهو في مقدوره ألّا يعتزل؟ وهل إذا اتصل به أحد المنتجين المتحمسين لسيناريوهاته الهادفة سيرفض العرض لأنّ هذا الجمهور لا يستحق العمل من أجله؟

من المعروف أنّه لا يوجد شخص بعينه يمكن أن يتحدث باسم الجمهور، فيتخذ موقفاً واضحاً من المخرج المثقف فيقوم بالرد عليه ومواجهته، لذلك فإنّ نقد الجمهور الذين هم مجرد أشباح هلامية في ذهن المخرج أكثر أماناً من نقده للمنتجين أو لأحدهم، فأيّ نقد للمنتج يعني إعلان الحرب على من له تأثير مباشر على صناعة فيلمه المقبل الذي يتشوق له بكل تأكيد، وقد رأينا المخرج المثقف يشيد أخيراً بالسبكي، بل ينتقد من يهاجمه.

إذ قال إنّ «السبكي منتج شاطر، وأشطر منتج في هذه الفترة، وأفلام السبكي تتماشى مع الجمهور ويقبل عليها... وبرافو عليه، وأنا أحترمه جداً» رغم أنّ السبكي هو المسؤول الأول، في نظر كثيرين، عن نوعية الأفلام التجارية التي شكّلت ذائقة المشاهد التي لا تعجب عبد السيد.

آخر أفلام داود عبد السيد طُرح في 2015 (فرانس برس)

أعمال «الفيلسوف»

يلقب الكثير من النقّاد داود عبد السيد بـ«الفيلسوف»، فهو مخرج «غير تقليدي» عُرف بقلة أعماله، إذ في رصيده تسعة أعمال فقط هي: فيلم «الكيت الكات» (1991)، و«مواطن ومخبر وحرامي» (2001)، و«البحث عن سيد مرزوق» (1990)، و«الصعاليك» (1985)، و«أرض الخوف» (2000)، و«أرض الأحلام» (1993)، و«سارق الفرح» (1994)، و«رسائل البحر» (2010)، وآخرها «قدرات عير عادية» (الصورة).

مسلسل

«كيرب يور إنثوسيازم»: ليس الوباء أسوأ ما حصل

عمّار فراس

في 26 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بثت شبكة «إتش بي أو» الحلقة العاشرة والأخيرة من مسلسل «كيرب يور إنثوسيازم» بموسمه الحادي عشر الذي يبدو أنّه لا يقيم وزناً لجائحة «كوفيد-19»، وكأنّها ليست أسوأ ما يمكن أن يحصل في حياة مبتكره وبطله لاري ديفيد.

يحاول السبعيني الأصلع في هذا الموسم أن يجد شبكة تلفزيونية لتبث مسلسله الجديد. يبدأ الموسم بالعثور على جثة طافية في المسبح الخاص بمنزل ديفيد، ثم ابتزاز يهدد مسيرته الفنية، بينما هو مشغول باجتماعات أسبوعيّة مع مديرين تنفيذيين ليجد ممولاً لمسلسله، فيدخل «نتفليكس» و«هولو» وغيرهما، باحثاً عن منصة تحتضن ما يمكن أن نسميه نسخة محسنة من «ساينفيلد» Seinfeld، المسلسل الأشهر الذي شارك في كتابته وإنتاجه قبل ثلاثين عاماً.

المثير للاهتمام أنّ ديفيد والمنصة التي تبث مسلسله «إتش بي أو» يوجهان سهام الانتقاد إلى المنصات الأخرى، ساخرين من التعددية الجندرية والحساسيات الكوميدية والصوابية السياسية؛ فكل منصة تقدم فريقها بأسلوب مختلف عن الآخر، وكل فريق من المنفذين يختلف في تعاطيه مع المادة الفنية والقائمين عليها، لكن المشترك أن الكل حذر. لا أحد يمتلك نظرياً شجاعة «إتش بي أو» التي تستقبل ديفيد وملاحظاته ونزقه وهراءه الذي يستهدف كل ما يثير الغضب لو نطقه غيره، كنكاته عن محرقة الهولوكوست، والسود، والصلعان، والعابرين جنسياً، وغيرهم.

لا يخيب لاري ديفيد الآمال، إذ نشاهد المؤامرة التي يخطط لها ثم يقع ضحيتها من أجل تغيير قوانين الولاية الخاصة بالمسابح، ثم تعرضه للابتزاز، ثم محاولته الشخصية ابتزاز أحدهم، للتهرب من ممثلة شديدة الرداءة تحاول المشاركة في مسلسله الجديد. كأن ديفيد هنا يوضح لنا كيف يُصنع بعض النجوم، أولئك الذين نستغرب غياب موهبتهم ولا نعلم بدقة من ابتزوا أو بمن تلاعبوا من أجل الحصول على الدور الذي يلعبونه.

يحضر الوباء في المسلسل عبر مواقف عدة صغيرة، أوضحها حين يسخر لاري ديفيد من صديق له يحتكر السوائل المعقمة ومحارم المرحاض، إذ يتعرض هذا الصديق للشتم من قبل «الجميع»، بوصفه واحداً من أولئك الذين تسببوا بأزمة «الرعب من اختفاء محارم المرحاض» التي اجتاحت الولايات المتحدة في بداية جائحة فيروس كورونا. وهنا يمكن أن نفهم المقاربة الساخرة من الوباء. ففي الحقيقة، لم تتهدد حياة فئة واسعة من «الأغنياء» الذين «حجروا» في بيوتهم وقصورهم وحدائقهم الخلفية، وباتوا يعملون من وراء الشاشات، ويتمتعون بمكانهم الخاص المصمم لا لاحتوائهم، بل الترفيه عنهم، وكأن الوباء أصاب فقط الفئات الأقل حظاً، أو تلك التي تضطر فعلياً للعمل تسع أو عشر ساعات في اليوم لتأمين قوتها.

نتعرف في الموسم الأخير من «كيرب يور إنثوسيازم» بسخافة شديدة على جنسانية لاري ديفيد، تلك التي رأيناها سابقاً حين ضُبط مع لعبة بلاستيكية أو مع امرأة مقعدة، لكن هذه المرة هو محط النكتة، إذ نراه يواعد الممثلة لوسي لو التي فجأة لم تعد تنجذب إليه، لأنه اصطدم بجدار زجاجي ظاناً أنه باب. هذه الزلة البسيطة أو الحادث الذي يمكن أن يقع فيه أي أحد حوله من موضوع للرغبة إلى موضوع للشفقة، أشبه بعجوز لا يجيد التفريق بين الباب والجدار، ما غير موقف لوسي لو منه، وكأنها اكتشفت فجأة أنه بحاجة لمن يعينه ويساعده في الانتقال من غرفة إلى غرفة.

> حس الدعابة القائم على الملاحظات اليومية لا يزال حاضراً

حس الدعابة القاسي والقائم على الملاحظات اليوميّة والارتجال لا يزال حاضراً في هذا الموسم، وضيوف الشرف يرسمون على وجهنا الابتسامة حين نراهم محط سخرية ديفيد أو تهكمه، وهنا يمكن أن نقرأ مرة أخرى سبب حضور الشبكات المنافسة على شاشة «إتش بي أو»، إذ لا يهم مقدار التنوع الجندري والانفتاح على كل الأقليات والانصياع إلى سياسات التمثيل، ما يهم هو تقديم النوعية الجيدة، فما هو مضحك لا يعرف نوعاً أو لوناً.

لا يخيّب لاري ديفيد آمال متابعي المسلسل (ريتش فيوري/Getty)

تحول كوبين إلى أشبه بناطق باسم الشباب غير الراضين عن حياتهم (جف كرافيتز/فيلم ماجيك)

موسيقى

قضية «نيرفانا بيبي»

لوس أنجليس ـ **العربي الجديد**

رفض قاض أميركي دعوى قضائية ضد فرقة «نيرفانا» رفعها سبنسر إلدن الذي ظهر عارياً على غلاف ألبوم «نيفرمايند» عام 1991، حين كان يبلغ أربعة أشهر، وفق ما أفادت به مجلة «سبين» الاثنين. وأوضحت المجلة أنّ القاضي فرناندو إم أولغين، في محكمة مقاطعة كاليفورنيا، رفض الاثنين القضية «مع الإذن بالتعديل».

وكان محامو إلدن قد تجاوزوا الموعد النهائي لتقديم اعتراض على طلب ورثة «نيرفانا» رفض القضية في ديسمبر/كانون الأول الماضي. ولدى فريق إلدن مهلة حتى 13 يناير/كانون الثاني الحالي لإعادة تقديم الدعوى.

في أغسطس/آب الماضي، أقام إلدن دعوى على فرقة «نيرفانا»، بتهمة الاستغلال الجنسي. إذ صُوّر عام 1991، عندما كان يبلغ أربعة أشهر، عارياً في مسبح فيما يحاول الوصول إلى عملة نقدية من فئة دولار أميركي معلقة بخطاف. وباع الألبوم 30 مليون نسخة مع تحول أغنيات فيه مثل «سميلز لايك تين سبيريت» إلى رمز لثقافة البوب الأميركية.

وجاء في الدعوى: «لم يوقع إلدن ولا الأوصياء القانونيون على أي وثيقة تسمح باستخدام أي صور لسبنسر، وبالتأكيد استخدام أي صورة إباحية له». وأضافت أنّ إلدن لم يتلقَّ أيّ بدل مادي مقابل الصورة، وطالبت بتعويض قيمته 150 ألف دولار من كلّ من المتهمين الخمسة عشر، بمن فيهم الأعضاء السابقون في الفرقة ديف غرول وكريست نوفوسيليك، بالإضافة إلى ورثة تركة المغني الرئيسي الراحل كيرت كوبين والمصور كيرك ويدل. وأشارت إلى أنّ إلدن عانى «اضطراباً عاطفياً شديداً ودائماً».

لكنّ محامين عن أعضاء الفرقة وورثتهم قالوا إنّ إلدن «قضى ثلاثة عقود في الاستفادة من شهرته بصفته نيرفانا بيبي، وأعاد إنتاج غلاف الألبوم في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإطلاقه، ودق وشماً يحمل عنوان الألبوم على صدره». وذكروا أنّ قانون التقادم على مثل هذه القضية انتهى قبل أكثر من عقد، وأنّ ادعاءات إلدن بأنّ الصورة تشكل اعتداءً جنسياً على الأطفال مزيفة.

صدر ألبوم «نيفرمايند» من «نيرفانا» في الرابع والعشرين من سبتمبر/أيلول عام 1991، محمولاً بأغنية «سميلز لايك تين سبيريت»، ومغيّراً ملامح الروك. سلطت «نيرفانا» الضوء على موسيقى الغرنج، وهي من فروع الروك، لكنّ ألبوم «نيفرمايند» جعل الفرقة تطغى أيضاً على فرق أخرى قريبة من أسلوبها، منها «بيرل جام» و«ساوندغاردن».

> صدر ألبوم «نيفرمايند» عام 1991، وباع 30 مليون نسخة

وطبعت النسخة المصوّرة من أغنية «سميلز لايك تين سبيريت» تاريخ موسيقى الروك، وما لبثت أن عُرضت فوراً على قناة «إم تي في» الموسيقية التي كانت «الوسيلة الأهم في ذلك الوقت» لتحقيق شهرة الأعمال الموسيقية. وتحوّل قائد «نيرفانا»، المغني وعازف الغيتار كيرت كوبين، من دون قصد، إلى أشبه بناطق باسم المراهقين والشباب غير الراضين عن حياتهم. وأصبح هذا الجمهور - متعدد الأجيال - يتماهى «تماماً مع نظرة كوبين إلى العالم»، وفق ما كتب الناقد الموسيقي الأميركي أليكس روس، في كتابه «ليسن تو ذيس»، وهي نظرة يصفها روس بالـ«بانك»، أو الرافضة للنظم الاجتماعية السائدة. لكنّ نجاح كيرت كوبين وتحوّله مثلاً أعلى بالنسبة إلى كثر، كان أكبر من قدرته، وسرعان ما قضى عليه إدمانه على المخدرات قوية المفعول، إذ انتحر عام 1994 عن عمر يناهز 27 عاماً، ما عزز الأسطورة، إذ إنّ جيم موريسون وجانيس غوبلين وجيمي هندريكس رحلوا أيضاً في هذه السن.

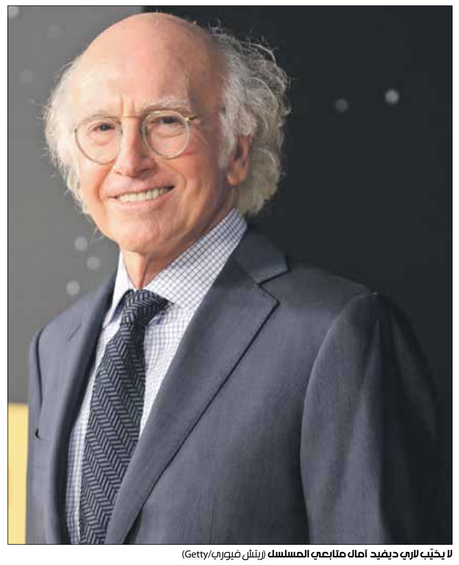

رصد

منجمو الشاشات اللبنانية... الغاية تبرر الوسيلة

> لا يمكن تجاهل طفرة المنجمين على الشاشات اللبنانية، إذ حقق هؤلاء حضوراً عمره سنوات، مستفيدين من الجدل الذي يثار حولهم

ربيع فران

قبل عقد، درجت المنافسة بين القنوات التلفزيونية اللبنانية على المنجمين، لكن المسألة حينها كانت تقتصر على إحياء ليلة رأس السنة. ولعل عالمة الفلك والأبراج ماغي فرح هي أول من فتح هذا الباب، إذ استندت إلى دراسة ما يسمى علم الأبراج والكواكب، ووثقت دراساتها في أكثر من خمسين إصداراً يحمل توقعات كل سنة.

المخرج اللبناني سيمون أسمر (1943 ـ 2019) كان سباقاً في اكتشاف ميشال حايك منتصف التسعينيات، وخروج الأخير إلى الضوء عن طريق محطة «إل بي سي آي». هناك، كان حايك يركز على ما يزعم أنه «الإلهام»، بعيداً من عالم الفلك والأبراج.

وبعد سنوات، ظهرت ليلى عبد اللطيف على الساحة، وهي صنيعة الصحافية نضال الأحمدية والإذاعية ريما نجيم ومقدّم البرامج نيشان ديرهاروتيونيان. هؤلاء كانوا يتسابقون إلى استضافة عبد اللطيف، الأمر الذي رفع أسهمها في وسائل الإعلام وأذكى حضورها كـ«نجمة» تلفزيونية حاضرة في برامج فنية وترفيهية.

في 2016، أعلنت «وورلد ريفيوجي فاند» التي تزعم أنها منظمة إنسانية تعنى باللاجئين عن تعيين عبد اللطيف سفيرة لها في بيروت. وجاء في البيان الصادر حينها أن «المنظمة التي تأسست في واشنطن عام 1956 عينت السيدة ليلى عبد اللطيف كسفيرة لها في لبنان، وستكون مهمتها تأمين المساعدات وجمع التبرعات للاجئين...». لكن شيئاً من ذلك لم يحصل. التُقطت صورة من «الحدث»، وانتهى كل شيء في البيان الصحافي الذي وُزّع على وسائل الإعلام. موقع هذه المنظمة الإلكتروني عاطل من العمل، ومنشورها الأخير على موقع «فيسبوك» يعود لعام 2017، وفيه تعلن أيضاً عن تعيين المغني اللبناني هشام الحاج سفيراً لها!

تربط وسائل الإعلام اللبنانية بين حاجتها المالية وبين المحتوى الخاص بالبرامج. في السنوات الأخيرة، لم يخضع المحتوى الإعلامي لأي معايير، ولم يراع رفض الجمهور لهذه البرامج، بل على العكس، تمادى معظم أصحاب المحطات اللبنانية، ووصل الأمر برئيس مجلس إدارة «إل بي سي آي»، بيار الضاهر، إلى إنتاج برنامج شهري لعبد اللطيف تحت عنوان «تاريخ يشهد». لا يهتم الضاهر بردود الفعل المنددة بالمحتوى الهزلي لتوقعات تقوم وفق مصالح وأجندات عبد اللطيف نفسها، بل سعى إلى كسب نسبة المشاهدين والعائدات المالية للإعلانات التي تدرها حلقة توقعات شهرية. والأمر سيان بين الغرض التجاري للمحطة التلفزيونية وبين الشركات التجارية التي تلحق مصالحها واستغلال ما يعرف بالـ«رايتنغ» (نسب المشاهدة) لبث إعلاناتها.

هكذا، مطلع كل سنة، تنضح محطات التلفزة اللبنانية بجوقة المنجمين والصراع على تحقيق جمهور يتابع أكثر. محاولات بائسة رصيدها التداول بين مؤيد ومعارض، وهو أمر يُسهم إلى حد كبير في تعزيز وارتفاع نسبة المشاركة لصالح وسائل الإعلام نفسها التي توزع مقتطفات من الحلقة لكسب متابعين على «فيسبوك» و«إنستغرام» وغيرهما من منصات التواصل. لم يعد يهم فراغ المحتوى في هذا النوع من البرامج واستغلال كامل للوسيلة في سبيل الترويج المتبادل، وهذا ما يؤجج الصراع والانتقادات دوماً في دوامة الرفض والمتابعة معاً.

ألقاب وهمية توزع على «نجوم» الشاشات على غرار ليلى عبد اللطيف (وورلد ريفيوجي فاند)